الأنباء
الثلاثاء 25 ديسمبر 2012

الداخلية والدفاع توافق على مرسوم الصوت الواحد وتؤجل مرسوم اللجنة العليا للانتخابات

محمد الرشيدي وناصر الشمري وعسكر العنزي وعبدالله التميمي وعبدالله المعيوف خلال اجتماع اللجنة

أعلن رئيس لجنة الداخلية والدفاع النائب عسكر العنزي ان اللجنة وافقت في اجتماعها امس على مرسوم الصوت الواحد ورفعته الى البرلمان، واجلت مرسوم اللجنة الوطنية العليا للانتخابات لمزيد من الدراسة.

وقال العنزي، في تصريح للصحافيين، ان اللجنة عدلت في قانون منح الجنسية الكويتية لفئة البدون لعام 2013، فعدلت الفقرة الاولى التي تنص على الا يزيد عدد الحاصلين على الجنسية على 2000 شخص، عدلت تما لا يقل عن 4000 شخص، ووافق اعضاء اللجنة بالاجماع على التعديل، ورفع الى مجلس الامة.

وبين عسكر: انني لم اترأس لجنة الداخلية والدفاع امس، واسندت المهمة الى مقرر اللجنة النائب عبدالله التميمي، لأنه جرى شطبي في الانتخابات الماضية، والحمد لله انني عدت نائبا ورئيسا للجنة الداخلية والدفاع.

الى ذلك، قال عضو لجنة الداخلية والدفاع النائب محمد البراك ان مرسوم اللجنة الوطنية العليا للانتخابات اجل الى مزيد من الدراسة، اما مرسوم الصوت الواحد فقد صوتنا عليه ورفع الى مجلس الامة. واكد البراك ان قانون البدون المقدم الى اللجنة جرى تعديله، فكان المقرر تجنيسهم لا يزيدون على 2000 شخص وعدل الا يقل عن 4000 شخص.

من جانبه، قال مقرر اللجنة النائب عبدالله التميمي ان اللجنة ناقشت مرسوم انشاء اللجنة الوطنية العليا للانتخابات بحضور رئيس اللجنة المستشار احمد العجيل واستمعنا لهم، وقررت اللجنة تأجيل النظر في الموضوع لمزيد من الدراسة.

واضاف التميمي انه تمت مناقشة المادة 2012/20 بخصوص الصوت الواحد، ووافقت اللجنة بالاجماع على المرسوم واحالته على مجلس الامة ليدرج على جلسة غدا (اليوم)، لافتا الى انه تمت مناقشة 3 قوانين تحت بند ما يستجد من اعمال منها نظام قوة الشرطة الذي تم تأجيله الى جلسة اخرى، وهو يتعلق بالرتب العسكرية، ووافقت اللجنة على ترقية ضباط الصف الى رتبة ملازم، وناقشت اللجنة كذلك المرسوم 2012/286 بتحديد العدد الذي يجوز منحه الجنسية لعام 2013، وقررت اللجنة ان تستبدل نص المادة ان تكون: بما لا يقل عن 4000 شخص من البدون استنادا إلى المادة السابعة من قانون التجنيس.

وقال النائب خالد الشليمي: شاركت امس في اجتماع لجنة الداخلية والدفاع البرلمانية، ونوقش مرسوم الصوت الواحد، بالاضافة الى اللجنة الوطنية العليا للانتخابات، مبينا انه كان هناك تباين بين الاعضاء بشأن اللجنة الوطنية.

واوضح الشليمي: اننا نجل اعضاء اللجنة الوطنية، لكننا عانينا من بعض المفردات التي ذكرت مثل سيىء السمعة وموضوع الشطب، وعموما نحن مع الغاء المرسوم، لكن سنقوم بطرح بدائل، وسأتقدم بقانون بشأن انشاء الهيئة العامة لادارة الانتخابات يتألف من 62 مادة. ورأى الشليمي وجود قصور تشريعي من المجالس السابقة، فلابد من تحديد نص تشريعي بخصوص ماهية الجرائم التي تتعلق بالشرف والامانة بالاضافة الى مفهوم حسن السيرة او سيئى السمعة.

القلاف يسأل المبارك عن معوقات حل مشكلة البدون

وجه النائب حسين القلاف سؤالا برلمانيا الى رئيس مجلس الوزراء الشيخ جابر المبارك وجاء نص السؤال كالتالي: قام وزير الداخلية السابق جابر الخالد بتقديم قانون يعالج أوضاع البدون وتم تقديمه لمجلس الوزراء، فيرجى تزويدي بنسخة من القانون وما الإجراءات التي اتخذها مجلس الوزراء حيال هذا القانون؟ وما المعوقات العملية التي تمنع حل مشكلة البدون؟

حسين القلاف

«الدستورية» تحدد 5 جلسات في يناير المقبل للنظر بالطعون الانتخابية والصوت الواحد

حددت المحكمة الدستورية امس خمس جلسات في شهر يناير المقبل للنظر في الطعون على مرسوم الصوت الواحد والطعون الانتخابية والتي يبلغ عددها 54 طعنا.

وقررت المحكمة أن يكون يوم الاحد الموافق 13 يناير المقبل للنظر في طعون الدائرة الانتخابية الأولى ويوم الثلاثاء الموافق 15 يناير المقبل لطعون الدائرة الانتخابية الثانية ويوم الخميس الموافق 17 يناير المقبل لطعون الدائرة الثالثة.

كما حددت المحكمة يوم الاحد الموافق 20 يناير المقبل لطعون الدائرة الرابعة ويوم الثلاثاء الموافق 22 يناير المقبل لطعون الدائرة الانتخابية الخامسة.

الدوسري: أحذر وزير الداخلية من التهاون في تطبيق القانون على منظمي حفلات رأس السنة

حذر النائب حماد الدوسري النائب الاول لرئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية الشيخ احمد الحمود من مغبة التهاون والتراخي في تطبيق القانون على منظمي الحفلات الغنائية بما يسمى بليلة رأس السنة، مؤكدا على ضرورة الضرب بيد من حديد على كل من يريد ان يحول بعض المواقع في الكويت الى كازينوهات تمارس فيها الرذيلة بأنواعها وتباع دفيها الخمر والمخدرات التي تسببت في ضياع الكثير من شبابنا من اجل المال.

حماد الدوسري

وطالب الدوسري، في تصريح صحافي، الوزير الحمود والقيادات الامنية بإقامة حملات امنية واسعة على الشقق والشاليهات والجواخير والمخيمات المشبوهة وتطبيق القانون عليها، مؤكدا ان اي تراخ من الوزير في تطبيق القانون على مثل هذه المخالفات الشرعية والدينية يعني موافقته عليها، وهذا ما لا نتوقعه من الوزير وغير مقبول لدينا.

ودعا الدوسري وزير الاعلام ووزير الدولة لشؤون الشباب الشيخ سلمان الحمود الى عدم الترخيص لحفلات غنائية برأس السنة الميلادية لما في ذلك من مخالفة شرعية وايضا يتعارض مع العادات والتقاليد التي جبل عليها الشعب الكويتي الذي يعتبر شعبا متدينا بالفطرة ويرفض بشكل قاطع ان تنتشر الرذيلة في مجتمعه، مؤكدا ان وزارة الاعلام وبصفتها الجهة الرسمية المسؤولة عن ترخيص الحفلات الغنائية تحمل المسؤولية ازاء اي مخالفة شرعية وقانونية تحدث في الحفلات التي قامت بالتراخيص لها.

واضاف الدوسري ان قرار الحفلات الغنائية التي تمنح وزارة الاعلام التراخيص بموجبه يحتاج الى وقفة من قبل نواب مجلس الامة.

نواب يقترحون تشكيل لجنة مؤقتة للإعلام والاتصالات

قدم النواب فيصل الدويسان ونبيل الفضل ونواف الفزيع وبدر البذالي وخالد الشليمي اقتراحا بتشكيل لجنة مؤقتة للاعلام والاتصالات والمعلوماتية مكونة من خمسة اعضاء.

..ولجنة للزراعة والثروة الحيوانية

قدم النواب سعد البوص وخالد العدوة وعصام الدبوس ومبارك العرف وعبدالله معيوف وطاهر الفيلكاوي وحماد الدوسري ويوسف الزلزلة اقتراحا بتشكيل لجنة مؤقتة تعنى بشؤون الزراعة والثروة الحيوانية والأمن الغذائي وتتألف من خمسة اعضاء.

ولجنة لحقوق الإنسان و«البدون»

قدم عدد من النواب اقتراحا بتشكيل لجنة مؤقتة تعنى بشؤون حقوق الانسان ودراسة اوضاع غير محددي الجنسية (البدون) وتتألف من خمسة اعضاء. ومقدمو الاقتراح هم: مبارك النجادة، ناصر عبدالله الشمري، عسكر العنزي، عصام الدبوس، مبارك العرف، د.يوسف الزلزلة ونواف الفزيع.

نظراً للدور الكبير الذي قدموه في خدمة الكويت

الخرينج يقترح إطلاق اسم القطامي والثويني والغانم على شوارع أو مرافق عامة

قدم نائب رئيس مجلس الامة مبارك الخرينج اقتراحا برغبة جاء في مقدمته نظرا للدور الكبير الذي قام به المغفور له باذن الله تعالى الاخ جاسم عبدالعزيز القطامي باعتباره اول نائب يدافع عن حقوق المرأة وحقوق الانسان في الكويت، وكذلك قام اثناء حياته بدعم الديموقراطية الشعبية وتحمله للكثير من الاعمال وذلك عن طريق تعزيز قيم الديموقراطية في الكويت ناهيك عن دوره القومي الكبير ايضا بدعم القضايا العربية.

ونص الاقتراح على اطلاق اسم المغفور له باذن الله تعالى جاسم عبدالعزيز القطامي أو احد شوارعها.

وفي اقتراح اخر قال الخرينج نظرا للدور الكبير الذي قدمه اللواء عبداللطيف فيصل الثويني باعتباره احد ابناء الكويت البررة الذين لهم دراية بالشؤون الامنية ما لا يمكن ان ينافسه فيها احد خصوصا ما يتعلق بأمن الكويت وقد تم تقليده بالوسام العسكري من الدرجة الممتازة لما كان يتصف به من حنكة مكنت الامن من ضبط الكثير من محاولات الزعزعة الامنية في ذلك الوقت فقد واجه من الاحداث ما كان يهدد حياته ولكنه امام الواجب الوطني والمسؤولية الامنية لم يتردد بالمواجهة مع العابثين لاستباب الامن.

ونص الاقتراح على اطلاق اسم اللواء عبداللطيف فيصل الثويني على احد مرافق الكويت او احد شوارعها.

وفي اقتراح ثالث قال الخرينج نظرا للدور الكبير الذي قام به المغفور له باذن الله تعالى عبداللطيف محمد ثنيان الغانم من خلال دوره الكبير باعتباره عضو المجلس التشريعي الكويتي الثاني ورئيس المجلس التأسيسي الكويتي وترأس لجنة الدستور في نفس المجلس وما قام به من دور كبير للعمل على صياغة الدستور. ونظرا لاهمية تخليد ابناء الكويت البررة الذين قدموا اعمالا وطنية جليلة ومشهود لها في تقدم وازدهار الكويت.

ونص الاقتراح على اطلاق اسم المغفور له باذن الله تعالى عبداللطيف محمد ثنيان الغانم على احد شوارع الكويت.

مبارك الخرينج

وفقاً لنص المادة 98 من الدستور

عاشور يطالب الحكومة بتقديم برنامج عملها للمرحلة المقبلة

قال النائب صالح عاشور انه يتحتم على الحكومة حسب نص المادة 98 من الدستور ان تتقدم ببرنامجها الى مجلس الامة، وعلى رئيس الحكومة اعطاء تعليماته الى الوزراء لتقديم برنامجهم للمرحلة القادمة، حتى يعرض على اعضاء مجلس الامة لابداء ملاحظاتهم على البرنامج الحكومي، مؤكدا ان تقديم الحكومة لبرنامج عملها للمجلس احد المؤشرات الرئيسية الدالة على جديتها في التعامل مع المجلس من جهة ومن جهة اخرى جديتها في حل المشاكل والقضايا العالقة منذ فترة طويلة والتي تحتاج الى قرارات واضحة لحلها.

واضاف عاشور ان اي تأخير في تقديم البرنامج الحكومي يعني عدم جدية الحكومة في التصدي لمسؤولياتها السياسية وعدم تحمل اعباء حل القضايا العالقة بالاضافة الى فقدان رؤيتها في الاصلاح الشامل.

صالح عاشور

الصالح يدعو وزير الصحة إلى مراجعة المشاريع المستقبلية بعد ملاحظات لجنة المناقصات

دعا النائب خليل الصالح وزير الصحة د.محمد الهيفي الى مراجعة شاملة لتقييم المشاريع المستقبلية التي تنفذها وزارة الصحة أو وزارة الأشغال على حد سواء، خاصة بعد رد لجنة المناقصات وإلغائها عددا من مشاريع الوزارة، موضحا حصوله على بعض المعلومات التي تخص المشروعات الجديدة لوزارة الصحة ومن منطلق النصح والتعاون بين السلطتين على وزير الصحة التأكد من عدم وجود ازدواجية في المشاريع، لاسيما وصلاحيتها الفنية المرجوة للاستفادة بالشكل المناسب من الموارد المالية وتسخيرها لخدمة المواطن دون هدر أو تجاوز للمال العام.

وأكد دعمه الشخصي لجميع المجهودات الرامية لتعزيز الرعاية الصحية بجميع أشكالها، خاصة ان وزارة الصحة من الوزارات المثقلة بالمشكلات، متوقعا ان يقوم د.الهيفي بالعمل بكفاءة لمواجهة التحديات التي تنتظره، متمنيا في الوقت ذاته ان يحقق العدالة الاجتماعية بين المواطنين، لاسيما في ملف العلاج بالخارج من علاج المريض المستحق دون الحاجة الى واسطة لشرح مرضه ومعاناته وأتمنى تسهيل الإجراءات وإيقاف الهدر فيما يسمى بالعلاج السياحي.

وشدد على ضرورة الاهتمام بمتابعة قضية كروت الطب النفسي وبتشديد الضوابط فيها حتى لا يتم استغلالها من قبل المجرمين والموقوفين وهروبهم من تنفيذ أي عقوبات جنائية ضدهم، الأمر الذي سيكون له الأثر البالغ في ارتفاع معدل الجرائم في الكويت دون الشعور بالمسؤولية أو الخوف وضياع هيبة القانون، مشيرا الى انه يعمل لإقرار التأمين الصحي بالداخل والخارج لإتاحة الفرصة للمواطن لاختيار أفضل خدمة صحية بما يسهم في تحقيق والحصول على خدمة صحية أفضل وبحسب الشروط والقواعد المنظمة.

خليل الصالح

«الصحية البرلمانية» توافق على مرسوم في شأن القوانين الرياضية

د.صلاح العتيقي

وافقت اللجنة الشوون الصحية والاجتماعية والعمل البرلمانية في اجتماعها امس على مشروع مرسوم بقانون رقم 62 لسنة 2102 في شأن تعديل القوانين الرياضية المحلية.

وقال رئيس اللجنة النائب د.صلاح العتيقي في تصريح صحافي عقب الاجتماع ان اللجنة رفعت تقريرها في شأن مشروع بقانون تعديل القوانين الرياضية المحلية للمجلس وذلك للتصويت عليه.

وأضاف النائب العتيقي ان اللجنة ناقشت كذلك قانوني الجمعيات التعاونية والحضانة العائلية والوضع الصحي في البلاد.

واشار الى أن اللجنة «ستستدعي وزير الصحة محمد الهيفي لمناقشة الوضع الصحي وبناء المستشفيات لاسيما ان المستشفيات في البلاد تم بناؤها منذ مدة طويلة».

المطوع: «المرافق العامة» لم تصوت على مرسوم الرعاية السكنية حتى تحصل على تطمينات ببرنامج زمني للقضية الإسكانية

عدنان المطوع

أعلن مقرر لجنة المرافق العامة عدنان المطوع ان اللجنة لن تصوت على مرسوم الضرورة رقم 27 لسنة 2012 بشأن الرعاية السكنية وإسهام القطاع الخاص بتعمير الاراضي الفضاء حتى تحصل اللجنة على تطمينات ببرنامج زمني وايضاحات من قبل المؤسسة العامة للرعاية السكنية، خاصة ان المرسوم يبين ان شركات المساهمة العامة الاسكانية لن تنشأ الا بعد سنة ونصف السنة، معتبرا هذه المدة طويلة.

وبين المطوع ان رئيس المؤسسة صبحي الملا حضر الاجتماع، موضحا ان المرسوم به تعديلات قانونية تطال القانون 47 لسنة 1993 في شأن الرعاية السكنية و27 لسنة 1995 الخاص بإسهام القطاع الخاص في تعمير الاراضي، مشيرا الى ان الاعضاء سيحاولون ايقاف مقترح في جلسة اليوم لتشكيل لجنة خاصة للاسكان، مبينا ان اعضاء لجنة المرافق قادرة على استيعاب موضوعات الاسكان وهي من اختصاصاتها الاصيلة.

واكد المطوع: لن نعدل مرسوم الضرورة ولكن نريد ادراج جدول ايضاحي، مضيفا: نريد من الحوكمة ايضاح ما برنامج عملها طوال السنة والنصف السنة قبل تأسيسها الشركات كي لا يضيع الوقت، ومن الممكن ان تستغل المدة لتهيئة المناطق الاسكانية التي توفر ما يقارب 109 وحدات سكنية، لافتا الى ان هذه الايضاحات مطلوبة لنتأكد من واقعية برنامج الحكومة بهذا الشأن وكي نتمكن من مراقبتها ومحاسبتها.

استدعاء هيئة الشباب والرياضة واللجنة الأولمبية

هاني شمس: مرسوم الرياضة يحتاج إلى دراسة ولا يوجد تاريخ معين لعرضه على المجلس

قال مقرر اللجنة الصحية هاني شمس ان اللجنة عقدت امس اجتماعا لمناقشة بنود جدول اعمالها، ومن اهمها المرسوم بقانون 2012/26 بتعديل القوانين الرياضية واللجنة الاولمبية الرياضية.

ولفت النائب شمس الى انه مرسوم مهم وينبغي ان يأخذ وقته في النقاش ودراسته دراسة مستفيضة ولا يوجد تاريخ معين في اللائحة لعرضها على المجلس.

واضاف ان اللجنة في البداية اتفقت على تأجيل الموضوع لإعطاء الفرصة للمكتب الفني لبحث الموضوع، مضيفا ان اللجنة طرحت موضوع استدعاء هيئة الشباب والرياضة واللجنة الاولمبية لسماع وجهة نظرهم ومعرفة مستقبل الرياضة في الكويت، مشيرا الى ان صاحب السمو الامير في نطقه السامي اكد على موضوع الشباب والاهتمام به.

وبين ان احد اعضاء اللجنة كان مصمما على انهاء المرسوم في جلسة امس، وسألنا المستشارين فقالوا انه لا توجد مادة تجيز إنهاء المرسوم في هذا الاجتماع الأول، مبديا تحفظه على انهاء المرسوم بهذه السرعة بل يجب بحثه من جميع الجوانب لإخراجه بصورة مناسبة بعد سماع وجهات النظر حتى نكون على ارض صلبة عند التصويت، لكن في النهاية تم اقرار المرسوم والموافقة عليه ورفعه الى مكتب المجلس.

هاني شمس